المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 11979
الصفحـات : 6 المسلسل : 48

أكدوا أنه فتح ملف الخدمات المصرفية .. رجال أعمال:

بلادنا بحاجة الى أضعاف عدد البنوك الحالية وتنوع في الخدمات

علي شهاب - الدمام

قال رجال اعمال ومستثمرون ان قرار انشاء مصرف الانماء الذي صدر عن مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوع الماضي برئاسة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - فتح ملف القطاع المصرفي بالمملكة والذي يواجه انتقادات كثيرة سواء من ناحية الخدمات المقدمة او كفايتها او المحدودية في عدد المصارف وفروعها.

واكد هؤلاء في تصريحات منفصلة لـ (اليوم) ان الصرامة الشديدة التي تتبعها الجهات المختصة في المملكة في السابق في طريق انشاء مصارف جديدة حجم عدد المصارف بالمملكة في وقت كانت هناك حاجة ماسة الى هذه المصارف في سوق ضخمة وواسعة يطمح فيها المستفيدون من الخدمات المصرفية الى وجود تعدد في البدائل بالاضافة الى تنوع الخدمات وتشعبها، خاصة في مجال التمويل وذلك لمواكبة النهضة التنموية الشاملة التي تشهدها المملكة وللاستفادة من المشاريع التي تطرحها الدولة بمختلف القطاعات وعلى كافة المستويات بالاضافة الى تعزيز دور المنافسة في توفير الخدمات بأسعار مناسبة.

واكد المستثمرون ان فتح المجال للمصارف الاجنبية بالدخول الى السوق السعودية بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤكد اهمية مساهمة القطاع الخاص ورأس المال الوطني في الحضور لتأسيس مصارف وطنية بمساهمة كاملة من القطاع الخاص وبضمان من مؤسسة النقد العربي السعودي.

من جانب اخر اكد رجال قانون ومستشارون ان احتكار القلة التي كانت تشكله البنوك في المملكة في السابق سوف لن يكون له وجود الان مع دخول البنوك الاجنبية ولابد من تعزيز القدرات المصرفية في بلادنا بتشجيع اقامة المصارف الجديدة والمتخصصة في مختلف الخدمات المصرفية.

اقتصار الخدمات على عدد محدود من المصارف طوال الفترة الماضية لم يكن منطقيا

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 11979
الصفحـات : 6 المسلسل : 48

ليست بهذا التعقيد

يؤكد رياض يوسف الربيعة عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية السابق انه بالفعل حان الوقت لاعطاء تسهيلات اكبر لانشاء بنوك او مصارف بتمويل من رجال الاعمال والقطاع الخاص بالمملكة الذي يرغب في ذلك ويريد ان يستفيد من السيولة الضخمة المتوافرة في السوق والحاجة الماسة لوجود هذه المصارف والطلب المتزايد على الخدمات المصرفية المتخصصة، واعتقد ان هذه المسألة ليست بذلك التعقيد بدليل العدد الكبير من البنوك والمصارف التي تنشأ يوميا على المستوى العالمي والاقليمي واعتقد ان المملكة كما قلنا لا تنقصها السيولة ولا الارادة ولا البنية التحتية المصرفية القوية المدعومة من الدولة المتمثلة بوزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي ذات المقدرة والقوة العاليتين، ولكن الامر المطلوب في هذه الحالة هو الدعم والتسهيلات من الدولة، واعتقد ان الموافقة على تأسيس مصرف (الانماء) وطرحه للاكتتاب للمواطنين والقطاع الخاص بنسبة 70 بالمائة فتح الآفاق الواسعة للمطالبة بهذه التسهيلات خاصة اننا مقبلون على استحقاقات مهمة بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتمثل في تحرير التجارة والانفتاح على الاسواق العالمية ومالم يكن نظامنا المصرفي قويا فاننا سنواجه صعوبات كبيرة في هذا الاطار. وبالنسبة للبنوك والمصارف الموجودة نؤكد ان خدماتها يعتريها الكثير من القصور خاصة فيما يتعلق بالاقراض والتمويل والخدمات الخاصة والميزة ومعظم البنوك لا تقوم بدعم مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تحتاج الى التمويل مع ان هذه المشاريع هي التي في حاجة الى التمويل اكثر من غيرها فهي تتنافس على خدمة المشاريع الكبيرة بدعوى ان اصحابها قادرون على تسديد القروض في الوقت المناسب.

ويضيف الربيعة: نحن بحاجة الى مصارف جديدة تقوم بالاقراض بأقساط طويلة الاجل تسمح لاصحاب المشاريع والمقترضين بترتيب اوضاعهم بشكل جيد، وليس السداد خلال فترة محدودة وبفوائد كبيرة جدا بحيث لا تتيح لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة الاستفادة من المشروع بالانتاج فتضطر الى بيع بعض الاصول بهدف السداد وهو ما يشكل افدح الضرر بهذه المشاريع التي قد تتعرض للفشل نتيجة لذلك.

رافد مهم لاقتصادنا

واعتقد ان السماح لرأس المال الوطني وهو كبير لدى القطاع الخاص في تأسيس مصارف جديدة وان كانت على مستوى المناطق امر مفيد جدا لاقتصادنا خاصة ان اقتصادنا قوي ومتعدد القطاعات وسوقنا واسعة جدا يجب ان يستفيد منها ابناء الوطن اولا قبل الاجانب، بعد ان تمت الموافقة بمقتضيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لعدد من البنوك الاجنبية بدخول المملكة. ونعتقد أن مصرف (الانماء) سيعمل على رفد الاقتصاد الوطني بالسيولة الكبيرة ولكنه سيأخذ حصته وتبقى حصص كبيرة اخرى يجب ان يستفيد منها ابناء الوطن بشكل خاص خاصة ان بطء الاجراءات والعقبات في السابق اسهمت في هروب مستثمرين سعوديين الى دول مجاورة لتأسيس بنوك فيها، ونحن يجب ان نرى مبدأ المشاركة التي تحدث عنها وزير المالية بين المصرف والمقترض على الارض وليس على الورق فقط.

مكسب لاقتصادنا الوطني

اما سلمان الجشي عضو مجلس ادارة غرفة المنطقة الشرقية فهو يتفق في الكثير من النقاط مع المهندس الربيعة. ويضيف: لاشك ان دخول بنوك جديدة الى سوقنا الوطنية الكبيرة والواسعة هو مكسب لاقتصادنا الوطني الذي هو بلاشك كل اقتصاديات دول العالم بحاجة مستمرة وديناميكية الى السيولة لتحريك مختلف القطاعات ولتمويل المشروعات ومختلف العمليات الاستثمارية وتنويع الخدمات المصرفية ولتوفير مختلف الخدمات التي لا توجد في بلادنا بينما هي موجودة في كثير من دول العالم وتوفرها المنافسة الشديدة بين البنوك والمصارف والتي يستفيد منها بالدرجة الاولى المستهلك سواء كان منشأة او مجموعة او فردا. والاكيد ايضا ان عدد البنوك الحالي بالمملكة والبالغ 11 بنكا غير كاف ابدا حتى ان زادت فروعها الى ضعفين كما ان عدم وجود تسهيلات جدية لبنوك جديدة ولفترة طويلة ساهم في ايجاد نوع من احتكار القلة لهذه البنوك التي اصبح لا يهمها قطاع عريض من طالبي الخدمات والقروض بل وتطالب باجراءات تعجيزية وفوائد كبيرة لقاء عمليات الاقراض والخدمات المصرفية الأخرى، وهو ما كان سيحصل لو كانت هناك منافسة حقيقية يفرضها السوق والعرض والطلب وتعدد البدائل.

توسيع دائرة المنافسة

من جانبه يؤكد حسام الرحيم - مستثمر صناعي - ان فكرة اقامة مصارف وبنوك جديدة تحظى باهمية كبيرة في بلادنا خاصة في ظل النقص الكبير في البنوك في ظل محدودية عدد البنوك الحالي ومحدودية فروعها في مختلف مناطق المملكة واعتقد ان البنوك والمصارف برغم قصور بعض خدماتها الا انها للحق ادت دورا مهما في اقتصادنا الوطني وفي دورها التمويلي والاقراضي وان كانت الضمانات تلعب الدور الاهم في الاقراض وتعيق بعضها، الا اننا يجب ان لا نلوم البنوك في ضمان حقها ولكن المطلوب هو في توسيع دائرة المنافسة التي لا تتحقق الا بازالة كافة المعوقات التي تعيق انشاء بنوك بتمويل كامل من القطاع الخاص خاصة انها سوف تكون تحت ضمان ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي والتي لانشك ابدا في ما تتمتع به من قدرة وموثوقية وبذلك سوف يأمن المستثمرون بعد امان الله عز وجل على اموالهم التي استثمروها في تأسيس البنك.

البحث عن الخدمات المصرفية والائتمانية الحديثة

ويؤكد الرحيم ان مسوغات انشاء بنوك ومصارف جديدة موجودة اذا علمنا بحجم المشاريع القادمة التي

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 11979
الصفحـات : 6 المسلسل : 48

اقرتها الدولة والتي يرغب الكثير من المستثمرين الدخول فيها والتي تحتاج الى عمليات تمويل ومنها الجبيل/2، ومدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز ورابغ/2 وبترو رابغ ومشاريع النفط والغاز في جنوب المملكة وشرقها بالاضافة الى المشاريع الاخرى داخل وخارج المدن التي افرزتها النهضة التنموية التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله- ولاشك ان المستثمرين من مختلف القطاعات وبحسب حجم مشاريعهم يبحثون عن الخدمات المصرفية و الائتمانية الحديثة.

قصور كبير في خدمات البنوك

ويعتقد احمد سعد العجل المدير التنفيذي لمجموعة عبدالعزيز وسعد محمد العجل ان بلادنا بحاجة ماسة الى بنوك جديدة في ظل الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية بأنواعها. ويؤكد ان البنوك الموجودة بالمملكة يوجد في خدماتها قصور كبير جدا فلازالت تتعامل بالاسلوب الروتيني العقيم في حين نجد الخدمات المصرفية تطورت بشكل مذهل ولك ان تزور دولا في اوروبا او جنوب شرق آسيا لتكتشف الفرق ونحن لا ينقصنا اي شيء لتكون خدماتنا مماثلة لتلك الخدمات، كما ان السوق المحلية تستوعب اي عدد من البنوك فكل بنك سيأخذ حصته ولن يؤثر على البنوك او السوق المصرفية بشكل عام بل بالعكس فان البنوك تعمل على توفير السيولة بشكل دائم وتكون اضافة للاقتصاد الوطني ان هي قامت بتمويل مشاريع ضرورية ومفيدة للاقتصاد الوطني من صغيرة ومتوسطة كما ستعمل على توفير فرص العمل بشكل كبير وخلق منافسة كبيرة بين عدد لا بأس به من المصارف تكون في صالح المستهلك لانها ستعمل على اعطاء فرص اكبر للتمويل بعيد المدى وكذلك تقلل نسبة الفائدة التي تؤخذ على طالبي الخدمات كافة خاصة القروض.

دور هام لمصرف الانماء

ويضيف العجل: صحيح ان مصرف الانماء يمكن ان يلعب دورا مهما في عملية التنمية والنهضة الاقتصادية والمصرفية بوجه خاص، ويكون جزءا من الادوات التي يمكن استخدامها في توجيه السوق المالية او سوق الاسهم ولكن بالتأكيد ليس هو اللاعب الرئيسي او الاساسي في هذا الاطار، فالذي يصنع السوق بشكل جيد هي التنظيمات والتشريعات المحكمة غير المترددة، بحيث لا تكون معول هدم لهذه السوق التي هي في اساسها قوية ولكن القرارات المتسرعة وغير المستندة على اسس او ثوابت يمكن ان تهز الثقة في اقوى سوق مالية في العالم ولذلك تكون هناك انهيارات غير منطقية في السوق. واشيد هنا بحكمة القيادة الحكيمة التي استطاعت خلال فترة وجيزة من ضبط سوقنا المالية واعادتها الى الاتزان كما اننى انصح المستثمرين الى الاتجاه بشكل أكبر الى الشركات ذات الارباح الجيدة، كما أؤكد على ضرورة ان يكون عدد الاسهم المطروحة بالسوق لاي شركة جديدة بحجم مناسب حتى لا تكون وسيلة للمضاربات غير المنطقية. وبخصوص تأسيس البنوك الجديدة فانها فكرة اكثر من ممتازة بل هي ضرورة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وكنا نتمنى لو كانت التسهيلات بانشاء البنوك متوافرة بشكل اكبر قبل سنوات خاصة ان خطط التنمية كانت تؤكد تزايد الطلب على الخدمات المصرفية وتضاعف عدد المشاريع التي تحتاج الى الخدمات المصرفية بأنواعها وفي مقدمتها التمويل، وكم كان غريبا وضربا من المفارقات ان يتم افتتاح بنوك في دول مجاورة لخدمة السعوديين فقط في ظل صعوبة تأسيس مثل هذه البنوك وبالمواصفات التي تحملها في ذلك الوقت، ونجد انه في ظل اعطاء الموافقة لعدد من البنوك الدولية للدخول الى السوق السعودية بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية فان الاولى هو ان تعطى تسهيلات اكبر وتشجيع للمستثمرين السعوديين لاقامة مصارف جديدة وان كانت بحجم محدود لان اي بنك يؤسس يمثل اضافة للاقتصاد الوطني بلاشك.

آفاق جديدة تعتمد الكفاءة

ويشير الدكتور احمد العوذلي - المحامي والمستشار القانوني - أن تأسيس المصارف الاجنبية الجديدة بالمملكة مثل دويتش بنك وسيتي بنك وغيرهما جاء بناء على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهي بالفعل فتحت آفاقا جديدة للعمل المصرفي تعتمد الكفاءة وليس ان هذا وطني او اجنبي حيث اننا يمكن ان نستفيد من الخدمات المصرفية الاجنبية في بلادنا كما ان فروع هذه البنوك بالمملكة لابد ان تتبع نظاما للعمل يتوافق مع الشريعة الاسلامية ومع العادات والتقاليد والاعراف المعمول بها لكي تتكيف مع الوضع بالاضافة الى انها تعمل على الاستفادة من خبراتها ومهاراتها التنفيذية العالية في عمليات التمويل وغيرها لكي تكسب حصة مناسبة لها في السوق

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادي
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 11979
الصفحـات : 6 المسلسل : 48

الضخم الذي يستوعب الجميع. ونحن يجب ان نستفيد من جميع الخبرات العالمية في مختلف المجالات وفي مقدمتها القطاع المصرفي والمالي الذي يعتمد عليه بشكل كبير ذلك انه المحرك الاهم للتنمية الاقتصادية.

مطالب كثيرة

يضيف الدكتور العوذلي: يجب ان ننظر كذلك الى موضوع اخر يتمثل في الفئة العمرية التي يتكون منها المجتمع السعودي فلدينا ما يزيد عن حوالي 65 بالمائة من المجتمع هم مما دون 45 سنة ويوجد 55 بالمائة من السكان دون 18 بالمائة وهي نسبة كبيرة جدا وتعني ان المجتمع السعودي مجتمع شاب في اغلبه وهو يحتاج الى مطالب كثيرة على مدى السنوات القليلة القادمة تتمثل في توفير المسكن والعمل المناسب وهو ما يشكل ضغطا مهما على المجتمع بالاضافة الى انها تعتبر من جانب اخر فرصا استثمارية مهمة للمنشآت والمشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات ويحتاج كذلك الى نظام مصرفي وتمويلي على اكفأ المستويات.

تعديل سياسات البنوك

ويضيف العوذلي: انه في ظروف انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية والتنظيمات التي فرضت على البنوك وفتحت الاسواق العالمية على بلادنا كما فتحت اسواقنا على العالم فان البنوك مجبرة لتعديل سياساتها ولتحسين اوضاع معاملاتها للجمهور والعملاء لان البدائل ستكون كثيرة والخدمات التي تقدمها مختلف البنوك كثيرة.

أمر تحفيزي

ولذلك فانني اعتقد ان مطالبة بعض البنوك للمقيمين بان يكون لديه مبلغ 100 الف او 50 الف ريال يودعها في البنك اذا اراد الاستثمار في سوق الاسهم فهذا امر تحفيزي في الكثير من جوانبه بالرغم من ايماننا ان البنوك تحتاج الى ضمان حقوقها.

معاهد للتدريب المصرفي

ويؤيد الدكتور العوذلي ايجاد معاهد خاصة للتدريب المصرفي بالمملكة على غرار الموجودة في الدول المتقدمة في هذا المجال وعدم السماح لاي موظف قام احد البنوك بتدريبيه بالانتقال الى بنك اخر الا بموافقة من البنك الذي كان يعمل فيه.

لا تقوم بدورها المطلوب

اما جاسم العطية - المحامي والمستشار القانوني - فيؤكد من جانبه ان المملكة باقتصادها القوي والنهضة التنموية المتسارعة التي تعيشها تحتاج الى عدد من البنوك مضاعف عما هو موجود حاليا خاصة مع تزايد مشاريع الاستثمار في بلادنا والمتوقع تزايدها مستقبلا نجد ان البنوك الحالية وباعدادها المحدودة لا تقوم بالدور المطلوب خاصة ان فروعها بالمملكة قليلة جدا قياسا بتزايد الطلب.

نحتاج الى خدمات مميزة

بطبيعة الحال نحن بحاجة الى بنوك متخصصة وليست بالاسلوب التقليدي بنوك متخصصة في التمويل الاستثماري شبيهة ببنك التنمية الصناعية ولكن بتمويل من القطاع الخاص ونحتاج الى مثيل له في القطاعات التجارية ويجب ان يكون تسديد القروض على فترات اطول لتتيح للمشروع القائم على رجليه والاستفادة من الارباح وليس التسديد من الاصول التي اسسها بموجب القرض، ولكي نوقف نزيف الاموال التي تؤسس المصارف والمشاريع في الدول الاخرى وبلادنا احوج ما تكون اليها. ونؤكد هنا ان الحاجة الى المصارف الجديدة في الوقت الحاضر اكثر منها في اي وقت مضى لاننا بحاجة الى محاكاة التنمية ومواكبتها خاصة ان مشاريع التنمية التي ترعاها الدولة في مختلف القطاعات كثيرة جدا ولابد ان تواكبها حركة تمويل قوية وفي هذا السياق أؤكد ان حجم السوق السعودية الهائل تجعل من استيعابها لاي مشروع مصرفي امر مسلم به اذا علمنا ان دولا صغيرة في الخليج تستوعب عددا اكبر من البنوك التي توجد في بلادنا وان قيل ان هذه المصارف تخدم مواطنين من دول اخرى ومنهم سعوديون، الا اننا نؤكد ان السعوديين الذين يذهبون الى بلاد اخرى يبحثون عن خدمات مصرفية فلماذا لا نوفرها لهم في بلادنا؟ خاصة ان الامر يتعلق بابقاء الاموال الوطنية في داخل الوطن ويوفر فرصا

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادي
التـــاريخ : 02-04-2006 العـــدد : 11979
الصفحـات : 6 المسلسل : 48

وظيفية للمواطنين وتخفيف الضغط على جهات الاقراض الحكومية. وهنا يجب التأكيد ايضا على هذه القيمة التنموية لعمليات انشاء المصارف التي ستخضع لجانب العرض والطلب في الخدمات التي ستساعد على تخفيض قيمة الفائدة او اعطاء قروض طويلة الاجل.

مصرف الانماء مكرمة ملكية

ويشير العطية: مما لاشك فيه ان انشاء مصرف الانماء باكتتاب 70 بالمائة منه للمواطنين يعتبر مكرمة ملكية كريمة حيث سكيون بهذه النسبة الكبيرة لاول مرة للمواطنين الذين لابد انهم سيسعدون بهذه المكرمة الملكية وندؤكد على ضرورة تأسيس هذا البنك الذي سيتم في الربع الثالث من هذا العام على اسس مصرفية حديثة يستفيد منها كافة المواطنين وتساهم في دعم مختلف المشاريع.

مخاطرة كبيرة

اما خليفة دخيل الضبيب - رجل اعمال ومستثمر - فيؤكد من جانبه ان مصرف الانماء فتح آفاقا جديدة ومهمة لمشاركة المستثمرين ممن لديهم رؤوس اموال يودون استثمارها في مشاريع مفيدة في التفكير في انشاء المصارف خاصة ان السوق المحلية تستوعب مختلف الاستثمارات في هذا المجال وهناك آفاقا رحبة لذلك، واي مال يستثمر في هذا البلد فيه الفائدة لانه سيحرك الكثير من القطاعات. اما قيام بعض رجال الاعمال بالاستثمار في تمويل انشاء فروع لبنوك عالمية غير مشهورة او الاتفاق مع مجموعة مستثمرين لهذا الغرض ففيها بعض المخاطرة التي يخشى منها وهو ما كنت اؤكد على الكثير من رجال الاعمال بعدم المخاطرة به خاصة اذا كان البنك الذي سيؤسس فرعا او بنكا جديدا غير معروفا.

تسهيلات لانشاء المصارف

انا اؤيد اجراءات مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتأسيس البنوك وتشديدها في هذا المجال وان كنت اؤكد من جانب اخر على ضرورة اعطاء التسهيلات في حال استكمال كافة الاجراءات لانشاء المصارف لان السوق الوطنية بحاجة كبيرة الى المزيد من المصارف المتخصصة.

التصنيف مطلوب

وفي هذا السياق يجب التأكيد ايضا على ضرورة ايجاد تصنيف للمصارف من حيث الخدمات التي تقدمها ومن حيث حجمها ومستواها ومستوى المخاطرة، ولابد هنا من تأسيس معاهد للتدريب المصرفي المتخصص الذي تستفيد منه مختلف البنوك ولسد الخلل والنقص في بعض الخدمات المصرفية الضرورية.

بنوك لكل منطقة

ويشير الضبيب من جانب اخر الى ضرورة تشجيع البنوك الصغيرة حتى ان كانت تختص بمنطقة بعينها ولا مانع لان تمتد خدماتها لمناطق اخرى بالاتفاق مع وزارة المالية ومؤسسة النقد ومثل هذه البنوك المناطقية. ان صح التعبير - موجودة في دول كثيرة في العالم وهي تقدم خدمات التمويل والاقراض والمشاركة والمرابحة على اعلى المستويات وبضمان من اعلى الجهات في الدولة واعتقد ان هذه البنوك يمكن أن تعزز المنافسة وتساهم في ايجاد خدمات على اعلى المستويات في بلادنا. وعلى كل حال فانه لابد من التأكيد على ان قرار انشاء مصرف الانماء فتح الكثير من الآفاق واعتقد ان الدولة تفعل كل مامن شأنه المصلحة العامة.